الحاصد في نظم

قواعد المقاصد

للشيخ محمد بن الدناه الأجودي الشنقيطي

المقدمة

1. الحمْـــدُ لِلـــه الـــذِي رَدَّ الْخِطـــابْ إِلى الـــذِي مِـــنَ المَقاصِـــدِ اسْـــتطابْ
2. صـــلَّى وَســـلمَ علَـــى مـــنْ بَيَّنـــا مَقاصِـــــدًا بِحُلِيِّهـــــا تَزَيَّنـــــا
3. وَحزْبـــهِ مَـــنْ نصـــبَ الْمرَاصـــدَا فَاسْـــتنْبَطَ اسْـــتِقْرَاءً الْمَقاصِـــدَا
4. وَبعْـــدُ ذا نَظْـــمٌ لِمـــا كـــانَ سَـــطَرْ اَلشَّـــاطبي مِـــن بَعْـــدِ دَرْسٍ وَنَظَـــرْ
5. أَعْـــني الـــذِي اسْـــتَنْبَطَ مِـــن مَّقَاصـــدِ لاَ غَيْـــرُ فاسْتشارَحَصـــدَ الحَاصـــدِ
6. مِنْ بَعْدِ مَا طَلَبَ مَـــنْ أَحْسَـــنَ ظَـــنْ بالْمُجـــدِبِ القاصِـــرِ في كـــلِّ مَظَـــنْ
7. فاقبلـــهُ يـــارَبِّ قبـــولَ المُـــتقينْ وَانفـــعْ بـــهِ الأُمـــةَ علمـــا وَيقـــينْ

تَعْريفُ الْمَقاصِدِ

8. بالاِسْـــتقامةِ وَبالْعَـــدْلِ ضُـــبطْ في اللغـــةِ المَقْصَـــدُ وَهْـــوَ مُنْضَـــبِطْ
9. في العرْفِ بالـــذِي مِـــنَ الأَسْـــرَارِ قَـــدْ وَضَـــعهُ الشـــارِعُ في كـــلِّ صَـــدَدْ
10. أَيْ عِنْـــدَ كُـــلِّ حُكْـــمٍ أَوْ بالغايَـــةِ مِـــنْ وَضْعِهاأَصْـــلاً مِـــنَ الْبِدَايَـــةِ
11. مَنْشَـــأُهَا مَـــا مِـــنْ قوَاعِـــدَ ثَبَـــتْ ثَمَّـــتَ إِجْمـــاعٍ أَوِ اسْـــتقرَا بِبَـــتْ
12. أوِ الـــدَّليلِ العَقْلِـــي وَهْـــيَ حُجَّـــةُ وَمنـــعُ نـــاقضٍ لهـــا مَحجَّـــةُ

قَواعدُإقامة المَصالح ودَرْء المفاسِد

13. أَعَـــمُّ قَصْـــدٍ في الشَّـــرِيعَةِ تُنـــاطْ بِـــهِ الْمَقاصِـــدُ وَيجْلـــى لِلْمَنـــاطْ
14. تعَبـــدٌ لِلـــهِ بالخضـــوعِ جـــلْ تعْظيمـــهُ وَالاِنقيـــادُ للأَجـــلْ
15. وَضْـــعُ الشـــرِيعةِ مَصَـــالِحَ العِبَـــادْ رَاعـــى بعاجـــلٍ وَآجـــلِ المعـــادْ
16. وَذَاكَ يطـــرِدُ في الجزْئـــي كمـــا في الكلـــي يطَرِدُحَيـــثُ حَكمَـــا

17. أَيْ غايـــةُ التكليـــفِ فِيـــهِ سَـــائِدَهْ جَلـــبُ المصـــالحِ وَدَرْءُ المفسَـــدَهْ

18. وَالـــدَّرْءُ أَوْلى وَالنـــوَاهي أَقـــدَمُ مـــنَ الأَوَامـــرِ الـــتي تقـــدَّمُ

19. فالعَمـــلُ الشَّـــرْعِيُّ لاَ لذَاتـــهِ بـــلْ لِلمصـــالِحِ بمطوِياتـــهِ

20. إِذْ هـــذِهِ الـــدُّنيا لبـــذْلِ الـــنعَمِ وَشـــكرُها يفضـــي إِلى التـــنعمِ

21. إِنْ يمنـــعِ الســـببُ جـــرَّ مَفســـدَهْ أَوْ جازَلِلمصـــلحةِ المؤكـــدَهْ

22. وَيعْظـــمُ العصْـــيانُ حَسْـــبَ المَفسَـــدَهْ وَالطـــوْعُ بِالْمَصَـــالح الْمُسَـــدَّدَهْ

23. ثمَّ عَلـــى قـــدْرٍ لـــذَينِ دَائـــرِ مَيـــزُ الصـــغائرِ مـــنَ الكبـــائرِ

24. مـــنْ جِهَـــةِ اللفْـــظِ اقتضَـــاءً فَسَـــوَا مـــا مـــنْ نـــوَاهٍ وَأَوَامرَاسْـــتوَى

25. إِذْلـــيسَ بـــالنَّصِّ يُمَيـــزُ الْوُجـــوبْ وَالحِـــرْمُ عـــنْ نـــدْبٍ وَمكـــرُوهٍ يَنـــوبْ

26. وَإِنمـــا برُتـــبِ المصَـــالحِ أَوِالمَفاســـدِ لمعـــنى صَـــالحِ

27. إِنْ غَلبـــتْ مفســـدَةٌ أَوْمصْـــلَحَهْ توَجـــهَ الشَّـــرْعِ إِلَيْهـــا صَـــححهْ

28. إِذ لـــيسَ يشْـــترَطُ فِـــي حُكْـــمٍ يَقـــعْ أَنْ يشْـــملَ الأَفـــرَادَ كـــلاًّ إِنْ وَقـــعْ

29. إِذْ مـــا يـــرَى مَحْـــضُ الْمَصَـــالِحِ بِغَـــيرْ أَوِ الْمفاسِـــدِ مُقَامِنـــا الأخـــيرْ

ضَوابِط الْمَصْلحَة الْمُعتَبرة شَرعًا

30. دَرْءُ الْمَفَاسِـــدِ وَجلْـــبُ الْمصْـــلحَهْ أَقامَـــهُ الشَّـــرْعُ لنـــا وَصَـــححَهْ

31. مـــنْ حَيـــثُ دُنيوِيُّهَـــا لِلْـــآخرَهْ لاَ لِلـــهوَى وَشـــهوَةٍ مُســـيطرَهْ

32. إِذِ المَصـــالحُ بحَسْـــبِ الشَّـــارِعِ لاَبـــالهوَى وَشـــهوَةِ الْمســـارِعِ

33. إِذْ شـــوْبها وَخُلـــفُ أَغـــرَاضِ الْأَنـــامْ وَالْحـــالِ وَالنسْـــبةِ يَـــزْرَعُ الظلَـــامْ

34. لـــذَاكَ لاَ يعـــدُّ عـــينَ مَصْـــلحَهْ إِلاَّ الـــذِي اعْتـــبرَهُ وَصَـــححهْ

35. وَكـــلُّ مـــا لَمْ يلْتفـــتْ فيـــهِ الْهَـــوَى لُمقتضَـــى الشَّـــرْعِ فباطـــلٌ هَـــوَى

36. وَكُلُّ مَا لَمْ يجْرِ وِفْقَ الثابِتِ ... مِنَ الْأُصُولِ فهوَ غَيرُ ثابتِ

37. وَلَنْ يعدَّ مِنْ قوَاعِدَ تسَنْ ... بالْبَابِ وَاطِّرَادُهُ لَيسَ سَنَنْ

38. إِذِ الْخِلاَفُ لِلْأُصُولِ الْأَرْبعهْ ... وَلِلمَقاصِدِ وَمعْنَى صَرَعَهْ

مَرَاتِبُ الْمصَالِحِ حَسَبَ الْأَهمِّيةِ والْأثر

39. كُلُّ التكَاليف فترْجِعُ إِلى ... حفْظِ وَقِيامِ الْمقاصِدِ الْعلَى

40. أَوِ النَّمَا وَهْيَ ضَرُورِيٌّ يُرَدْ ... لِلدِّينِ وَالنفسِ وَعقلٍ إِنْ وَرَدْ

41. وَنَسَبٍ وَالمالِ وَالثاني بحَاجْ ... يدْعى وَبالتحسِينى ثالِثٌ ينَاجْ

42. فَأَوَّلٌ لاَبُدَّ منهُ لقِيامْ ... مصَالِحِ الدِّينِ وَدُنيا با نتظامْ

43. بفوْتِهِ فوْتُ الحَياةِ وَالنعيمْ ... إِلَى التَّهارُجِ وَخسْرَانٍ أَليمْ

44. مِنْ جانِبِ الْوُجُودِ حِفْظُ الدِّينِ كانْ ... أَصْلَ العِبادَاتِ وَحِفْظُ النَّفْسِ بانْ

45. وَالْعَقْلِ بِالعاداتِ ثُمَّتَ النَّسَبْ ... وَالْمالِ بِالْمُعامَلاتِ يُكْتَسَبْ

46. مِنْ جانِبِ الْعَدَمِ كُلُّها اسْتَبانْ ... بِالأَمْرِ وَالْمَعْرُوفِ حِفْظُهُ فَكانْ

47. منعُ الْجنايَاتِ بِحَدِّ الرِّدَّةِ ... وَالقَتْلِ وَالزِّنا وَباقي العِدَّةِ

48. بِالثَّاني رَفْعُ الضِّيقِ وَالتَّوَسُّعُ ... بِفَوْتِهِ مَحارِجٌ تَتَّسِعُ

49. كَرُخَصٍ وَدِيَّةٍ وَكَالسَّلَمْ ... وَالصيدِ لِلْمُباحِ مَامِنْهُ أَلَمْ

50. وَثالِثٌ مَكارِمَ الْأَخْلاَقِ حَلْ ... بِفَوْتِهِ فَوْتُ الكَمالِ في الْمَحَلْ

51. مِثْلُ النوَافِلِ وَآدَابٍ تَحُفْ ... عاداتٍ اَوْ مُعامَلاتٍ لاَ تَجِفْ

52. أَوِ العُقوباتِ كَفي الْمُماثَلَهْ ... ما بَيْنَ مَجْنِيٍّ وَجانٍ قاتَلَهْ

53. وَيُهْدَرُالثَّالِثُ لِلثاني وَثانْ ... وَثالِثٌ لِذَا الضَّرُورِي يُهْدَرَانْ

54. عمومُ ذِي الرُّتبِ شامِلٌ وَبادْ ... في كُلِّ حالٍ وَزَمانٍ لِلعبادْ

55. وَلَـــيْسَ يَقْـــدَحُ تَخَلـــفٌ نَـــدَرْ ... كَكَوْنِـــهِ لَـــمْ يَزْدِجِـــرْ بِمـــا صَـــدَرْ

56. مِـــنْ حـــدأَوْ لَـــمْ يُعْيِـــهِ ذَاكَ السَّـــفَرْ ... أَوْ طُهْـــرِ تَنْظِيـــفٍ بِمـــا لَهـــاافْتَقَرْ

مُكمِّلاتُ مَراتِب الْمَصالِح

57. وَكـــلُّ وَاحـــدٍ مـــنَ الـــثلاَثِ لـــهْ ... تكملـــةٌ وَفوْقهـــا لـــنْ يبطلـــهْ

58. إِذْ لـــنْ يفِيـــتَ أَصـــلَ حكمِـــةٍ لَـــهُ ... وَذَاالمكمِّـــلُ الضـــرُورِي نالـــهُ

59. بالمثـــلِ فِي الْإِنفـــاقِ وَالْمُماثلـــهْ ... فِي القَتـــلِ وَالْإِشْـــهَادِ فِـــي الْمُعَامَلـــهْ

60. وَغـــضِّ الأَبْصَـــارِ وَمنـــعِ المُسْـــكرِ ... إِنْ قـــلَّ وَالصَّـــلاَةِ فيجَمْـــعٍ حَـــرِي

61. وَنالـــهُ الحَـــاجِي بمهـــرِ المِثـــلِ مـــعْ ... جمـــعِ الصَّـــلاَتين وَشَـــرْطٍ إِنْ لَمَـــعْ

62. مُكمـــلُ التَّحْســـيني بالْـــآدَابِ مـــنْ ... طهـــرٍ وَإِحْسَـــانِ تعامـــلٍ قَمِـــنْ

63. وَالشـــرْطُ فِـــي اعتبـــارِهِ أَلاَّ يعـــودْ ... بـــأَيِّ بطـــلاَنٍ علـــى أَصْـــلِ الْوُجُـــودْ

64. وَكـــلُّ شـــرْطٍ كمَّـــلَ الْحِكْمَـــةَ مِـــنْ ... مشْـــرُوطِهِ إِذَا بـــهِ كَـــانَ قمِـــنْ

65. إِن لَمْ يُنـــاقِضْ شَـــرْطٌ اِلمَشْـــرُوطَ صَـــحْ ... إِنْ كمَّـــلَ الحكمَـــةَ مِنْـــهُ وَنَصَـــحْ

66. وَتهـــدَرُ المُكمِّـــلاَتُ كَـــيْ تقَـــرْ ... بهـــا الْأُصُـــولُ إِنْ تـــزَاحِمْ فِـــي المَقَـــرْ

67. أَصْلٌ لِمَـــا سِـــوَاهُ مِـــنْ حَـــاجٍ وَمـــنْ ... تحســـينِ اِلضَّـــرُورِي إِذْ بـــذَا قَمـــنْ

68. أَعْـــلاَهُ حِفْـــظُ الـــدِّينِ فَـــالنَّفْسُ تقـــالْ ... فالعَقْـــلُ فَالنسْـــلُ فمَالُـــهُ الْحـــلاَلْ

69. وَفِي اخْتِلَالـــهِ اخْتِلَـــالُ البـــاقِيينْ ... جَزْمابـــإِطلاَقٍ وَعكْـــسٌ لا يَـــبِينْ

70. جزْمـــا وَقَـــدْ يخْتـــلُّ مِـــنْ وَجْـــهٍ يـــبِينْ ... هَـــذَا الضَّـــرُورِي بِـــاخْتِلاَلِ الْبـــاقِيَيْنْ

71. لِـــــأَنَّ كُـــــلاًّ منْهماسِـــــياجُهُ ... أَوْ جُـــــزْؤُهُ أَوْ خـــــادِمٌ يحتاجُـــــهُ

72. لِـــــذَاكَ يحْتـــــاجُ إِلى مُحَافَظـــــهْ ... عَليهمـــا لـــذَا الضَّـــرُورِي حافِظـــهْ

73. إِنْ ثبتـــتْ كُليـــةٌ مِنْهـــا وَجَـــبْ ... حِفـــظٌ لِمَـــا مـــنْ جُزْئياتِهـــا احْتجَـــبْ

74. فيهـــا لأنهـــا بفقـــدِهَا تُجـــبْ نـــدِبَ ذَا الجـــزْءُ وَسُـــنَّ أَوْ وَّجَـــبْ

75. لاَحَـــظَّ في المَقاصـــدِ الْأَصْـــلِيَةِ عَلَـــى الكفَايـــةِ أَوِ الْعَيْنِيـــةِ

76. شـــرْعاخِلاَفَ مَـــا لِهـــذِي التابِعَـــهْ إِذْ تلْـــكَ لِلْعقـــودِكلاًّ مانعَـــهْ

77. كأُجرَةِالْعِبـــــادَةِ الْعَينِيـــــةِ كَالصَّـــوْمِ أَوْ كـــالفرْضِ في الْكِفَايَـــةِ

78. وَإِنْ علـــى الْمَقاصِـــدِ الْأَصْـــلِيَةِ وَالاِقْتـــدَا بالْمصْـــطفَى بنيـــتِ

79. الاَعْمَـــالُ فَالْمَنـــدُوب بِـــالْجُزْءِ يَصِـــيرْ بِالكـــلّ وَاجِبـــا عَلـــى نَهْـــجِ الْبصِـــيرْ

80. وَحسْبَ مَا يَخْدُمُ جُـــزْءٌ مِـــنْ مُبَـــاحْ يكـــونُ حُكـــمُ الْكُـــلِّ فِيـــهِ مُسْـــتَبَاحْ

81. فَالنـــدْبُ بالكـــلِ ظهُـــورُ النِّعْمَـــةِ وَالْفَـــرْضُ بالكـــلِّ شـــرَاءُ الْأُمـــةِ

82. وَالْكـــرْهُ بالْكـــلِ التَّنَـــزُّهُ الْمُبـــاحْ إِنْ جـــرَحَ الْعـــدْلَ دَوَامٌ لاَ يبـــاحْ

83. وَالْفِعْـــلُ إِنْ نُـــدِبَ بـــالجُزْءِ وَجَـــبْ بالكلِّ كالْـــأذَانِ مـــا عَنـــهُ احْتجَـــبْ

84. وَ إِنْ إِلى المكـــرُوهِ بـــالجُزْءِ رَكـــنْ بالكـــلِّ كالشَّـــطرَنجِ مَمْنوعًـــا يَكـــنْ

قواعِدُ النَّظر في عِللِ أحْكام الْمقاصِدِ

85. الْأَصْـــلُ فِـــي الْعبـــادَةِ التوَقُّـــفُ دُونَ التفـــاتٍ لِمَعـــانٍ توقَـــفُ

86. وَالِالتفـــاتُ لِلْمَعَـــانِي قـــدْ وَرَدْ فِـــي مـــا مـــنَ الْعـــادَاتِ لِلشَّـــرْعِ يُـــرَدْ

87. وَ الإِعْتبـــارُ لِلتعَبـــدِ وَجـــبْ في كـــلِّ مَـــا عَقَـــلَ معْنـــاهُ النجُـــبْ

88. وَمـــا مـــنَ الْأَوْصَـــافِ مِثـــلُ العَجلـــهْ حُكـــمَ الْجوَالـــبِ لَـــهُ فَسَـــجلهْ

89. إِنْ يظهـــرِ التعَبـــدُ الـــذِي اسْـــتَبانْ بعـــادَةٍ فَنصُّـــهُ لِلحُكـــمِ بـــانْ

90. كـــالْمَهرِ وَالشُّـــروطِ في عَقـــدِ النكـــاحْ وَإِنْ بهـــا ميـــزٌ عَـــنِ السِّـــفاحِ لاَحْ

91. وَاشْـــترَكَ الْعَـــادِيْ مـــعَ التعبُّـــدِي فِـــي ضَـــبطِ أَوْجـــهِ صَـــلاَحِ العبَّـــدِ

92. وَفِي التعَبُّـــدِي الْوُقُـــوفُ في الْمَحَـــلْ حَتْمـــا وَلَمْ يكـــنْ بـــهِ التفرِيـــعُ حَـــلْ

93. وَكُلُّ مَا عقلَ وَالمَعْنى اتضَحْ فيهِ بهِ تعَبدُ اللَّهِ وَضَحْ

94. كُلُّ دَلِيلٍ مطلَقٍ مِنْ أَيِّ قيدْ وَكُلُّ قانونٍ وَضَابطٍ يفيدْ

95. مَعْقُولَ مَعْنًى وَهْوَ فِي الْعادِي غَلَبْ كالْعدْلِ وَالْبَغْيِ وَظلمِ مَنْ سَلَبْ

96. وَإِنْ يكنْ قَيدٌ وَقانونٌ ضَبطْ هَذَا الدَّليلَ بالتعَبدِ ارْتبطْ

97. وَأَوَّلٌ لِنظرِ المُكلفِ وُكلَ لاَ الثاني عبادِي الكلفِ

قواعدُ الْإلتفاتِ إلى الْألفاظِ ومَعانيها

98. أُمِّيَّةٌ شَّرِيعةُ الْأُمِّي الرَّسُولْ وَقَوْمُهُ كذَاكَ ما عَنْ ذَاكَ سُولْ

99. أَعْرَافُهمْ فِي شَرْعِنا مُسْتعْمَلَهْ وَغَيرُهمْ فَتابعٌ لاَ حُكمَ لهْ

100. فِي اللفظِ وَالمَعْنى إِذَا عَمَّ العَرَبْ وَاللَّفظُ خادِمٌ لمعْنى هو الْأَرَب

101. عَلَى تغَالٍ وَتتبُّعٍ دَقِيقْ إِنْ يعْمَلِ الْعَبدُ بظاهِرٍ حقِيقْ

102. فذَاكَ عَنْ مَقصُودِ شَارِعٍ بعِيدْ وَمثلهُ الْإِهْمالُ لِلنصِّ السدِيدْ

103. فَلاَ يجوزُ مُطْلَقا أَنْ يقْتنصْ مُفضٍ منَ الْمعْنى إِلى إِلغَاءِ نصْ

قَوَاعِدُ رفعِ الحَرجْ

104. لَمْ يَقصِدِ الشَّرْعُ إِلى التكْلِيف بِالْ مَشَاقِ وَالْإِعْناتُ فيهِ ما قُبلْ

105. إِنْ لَّمْ تطقْ أَوْ خَرَجتْ عَما أُلفْ إِذْ أَصْلُهَا فِي الشَّرْعِ مَا فِيهِ اخْتُلِفْ

106. فالشَّرْعُ قَدْ كلَّفَ بالذِي نجَمْ عَنهُ مشَقةٌ وَكلْفةٌ بجَمْ

107. لكنهُ لَمْ يَقصِدِ الكلفَةَ بلْ مَا مِنْ مَصالحَ بذَاكَ يهْتبَلْ

108. مَعْ أَنهُ لَمْ يقْصدِ الرَّفْعَ لعادْ مِنْ كلْفةٍ وَلاَ وُقوعَ الاِعتيادْ

109. وَحِكمَةُ التكليفِ طَوْعٌ خرَجَا بهِ عنَ اَسْبَابِ الهَوَى فَعَرَجَا

110. إِنْ كلِّفَ العَبْدُ بمَا يظهرُ أَنْ بادِيَ رَأْيٍ لاَ يطاقُ مُطمَأَنْ

111. إِلى رُجُوعِـــــــهِ إِلى السَّـــــــوَابِقِ أَوِ الْقَـــــــرَائِنِ أَوِ اللوَاحِـــــــقِ

112. إِذِ الشَّـــرِيعَةُ عَلـــى نَهـــجِ الوَسَـــطْ الْعَدْلِ فِـــي قَـــبضٍ أَوِ اِنْ كـــانَ انْبَسَـــطْ

113. تَجْرِي إِذَا دَخَـلَ تَحْـتَ الْكسْـبِ دُونْ مشَـــقَّةٍ أَوِ انحـــلاَلٍ قَـــدْ يكُـــونْ

114. وَالمَيْـــــلُ لِلْوَاقِـــــعِ وَالتوَقُّـــــعِ فِـــي طـــرَفٍ مقابـــلٍ إِنْ يقَـــعِ

115. كَـــأَنْ يـــرُوجَ الاِنحِـــلاَلُ فَيكـــفْ أَوْ يرْفَـــعَ الْحـــرَجُ عَمَّـــنِ اعْتكـــفْ

116. وَالقَـــوْلُ بـــالْعمُومِ فِي أَصْـــلٍ إِذَا أَدَّى إِلى الحَـــــرَجِ فِي فـــــرْعٍ إِذَا

117. فَلَـــــيْسَ يَسْـــــتَمِرُّ أَوْ يطـــــرِدُ كـــــذَاكَ غَـــــيرُ مُمْكـــــنٍ إِذْ يـــــرِدُ

118. فِي الْعقْلِ أَوْ فِي الشَّرْعِ وَهْـيَ مَـا بُـنِيْ عَلَيْـــهِ الاِسْتحسَـــانُ حِـــينَ يَنبَنِـــيْ

119. قـــدْ قصَـــدَ الشَّـــارِعُ أَنْ يـــدَاوِمَا الاَعْمَالَ مَـــنْ كُلـــفَ وَالوَضْـــعُ اعْتَمَـــى

120. وَباطِـــلٌ إِلْـــزَامُ نفْســـهِ الْمَشَـــاقْ وَلَـــوْ لـــهُ عَظِـــيمُ الاَجْـــرِ كَـــانَ شَـــاقْ

121. لَكـــنْ لَـــهُ أَنْ يقصِـــدَ الْـــأَجرَ الْعَظِـــيمْ لِأَنـــهُ بـــهِ الْمَشَـــقَّةُ تقِـــيمْ

122. إِذْ لـــيْسَ تعْـــذِيبُ النُّفُـــوسِ بقُـــرَبْ وَلاَ بِـــهِ فِـــي الشَّـــرْعِ يحْظَـــى بِـــأَرَبْ

ضَوَابطُ الْمَشقَّة المعْتَبرَة شَرعًا

123. إِنْ حَصَـــلَ الفسَـــادُ دِينـــا أَوْ دُنـــا بخـــارِجٍ مـــنَ الْمَشَـــقَّةِ هنـــا

124. عـــنْ عَـــادَةٍ فَقصْـــدُ شَـــارِعٍ لِـــأَنْ يَرْفَعـــهُ فِي جُمْلَـــةٍ خَـــوْفَ المَـــأَن

125. وَلـــيسَ يعْتَـــبرُ مَـــا مِنـــهَا حَـــوَى وَلاَ يـــرَخَّصُ بـــهِ خُلـــفُ الْهـــوَى

126. وَلـــيْسَ لِلمُكلـــفِ الـــذِي دَخَـــلْ فِي حرَجٍ سِـــوَى الـــذِي الشَّـــرْعُ نَخَـــلْ

127. مِـــنَ الْمَخَـــارِجِ فَـــإِنْ شَـــاءَ اقْتفَـــاهْ إِنْ لَّمْ يَكُـــنْ مَحْـــضَ الْعَزِيمَـــةِ اصْـــطفَاهْ

128. لَـــمْ يقْصِـــدِ الشَّـــرْعُ لرَفْـــعِ سَـــبَبِ رُخـــصٍ أَوْ تحْصِـــيلِهَا بالسَّـــبَبِ

129. وَهِـــيَ بِالْـــإِكْرَاهِ وَالْجَهْـــلِ المَـــرَضْ نسْـــيانٍ أَوْ سَـــفرٍ إِنْ ذَاكَ عَـــرَضْ

130. وَلاِبـــتِلاَ إِنْ عَـــمَّ فِـــي الصَّـــنيعةِ وَخطـــــأٍ وَنقْـــــصِ كالطبيعَـــــةِ

131. حَـــلُّ الْعـــزَائمِ بأَسْـــبابِ الـــرُّخصْ يُمْنـــعُ قصْـــدُهُ الْـــأَعَمُّ وَالْـــأَخصْ

132. إِذْ أُمِـــرَ الْعَبـــدُ بـــأَنْ يُلْغـــي هَـــوَاهْ مُتابعًـــا لِكُـــلِّ مـــا الشَّـــرْعُ حَـــوَاهْ

133. فَاللَّـــهُ قَـــدْ وَسَّـــعَ فِي كُـــل الْإِلى مِـــنْ شَـــهوَةٍ وَنعْمَـــةٍ لِلاِبتلَـــا

134. وَالشَّـــرْعُ لاَ يطْلُـــبُ رَفْـــعَ مَـــا اسْـــتقرْ مِـــنْ خلَـــقٍ أَوْ طبـــعٍ يُـــلاَزِمُ الْمَقَـــرْ

135. كَشَـــهْوَةِ الْجِـــنس وَشَـــهوَةِ الطعَـــامْ وَالـــنَّقْصِ فِـــي الْجِسْـــمِ وَلَـــذَّةِ الْمَنَـــامْ

136. إِنْ خَـــرَجَ التَّكلِيـــفُ عَـــنْ معْتادِنـــا بِسَـــــببِ الـــــدَّوَامِ فِي اعْتيادِنـــــا

137. فَهـــوَ تنطـــعٌ وَإِنْ مَعْنـــاهُ خَـــصْ ببعْضِ الاَفْعَـــالِ فـــذَا أَصْـــلُ الـــرُّخَصْ

138. إِذْ سَـــببُ انْقِطَـــاعِ اِسْتقْصَـــا الْعَمَـــلْ أَوِ التوَغـــلُ بجُـــزْءٍ مـــا احْتمـــل

139. رَفْـــعُ الْمَشَـــقةِ لحَـــقِّ اللَّـــهِ جَـــلْ أَوْ عبـــدِهِ أَوْ لهمـــا أَوْ مـــنْ وَجَـــلْ

140. إِفْسَـــادِهِ فِـــي نفسِـــهِ أَوْ مالِـــهِ أَوْ جِسْـــمِهِ أَوْ عقلـــهِ أَوْ حَالِـــهِ

141. بـــرُخَصٍ لاَ نقْـــضَ لِلعـــزَائمِ وَلاَ القوَاعِـــدِ بعـــينٍ قَـــائمِ

142. وَيَرْفـــعُ الحَـــرَجَ وَالْإِثمَ الْخَطـــا لاَ الْغـــرْمَ والضَّـــمَانَ إِنْ لـــهُ امْتَطـــى

قَواعِدُ مآلاتِ الْأَفْعالِ وَمقَاصِدالْمُكلفِينَ

143. وَفِي مَـــآلِ الفعْـــلِ يقْصَـــدُ النظـــرْ وَافَـــقَ أَوْ خـــالفَ وَهْـــوَ مُعْتَبَـــرْ

144. شَرْعا وَالاِسْتحْسَـــانُ عَنْهـــا قَـــدْ صَـــدَرْ سَـــدُّ الـــذَّرَائعِ وَحِيـــلٌ تُقـــرْ

145. وَنظـــرُ الْمُجْتَهـــدِ الْمُحَبـــبِ فِـــي سَـــببٍ وَجَـــبَ وَالْمُسَـــبَّبِ

146. بنظـــرِ المَـــآلِ حَتمـــا يعتبَـــرْ مَا خَصَّ مِـــنْ ظـــرْفٍ يُحِـــيطُ لَـــوْ عَـــبرْ

147. وَالفعـــلُ يطلـــبُ مـــنَ الْمُكلَّـــف وِفْقـــا لقَصْـــدِ شَـــرْعِهِ الْمُكلِّـــفِ

148. مِـــنْ حِكمَـــةٍ أَصْـــليةٍ أَوْ تابعَـــهْ كالنَّسْـــلِ فِـــي النكـــاحِ وَالْمُوَاقعَـــهْ

149. فَـــإِنْ بـــهِ قَصَـــدَ تحلِيـــلَ المـــرَهْ خَـــالفَ قَصْـــدَ شَـــارِعٍ قَـــدْ أَمـــرَهْ

150. لَكنـــهُ مَـــعْ ذَاكَ لَـــيسَ يلزَمـــهْ قَصْـــدُ الْمُسَـــبَّبِ وَمـــا يَسْـــتَلزِمهْ

151. بَلْ تُقبلُ الْأَسْـبابُ مِـنْ دُونِ التِفَـاتْ إِلى الْمَعَـاني كالصَّـلاَةِ بالصِّـفاتْ

152. وَالِالتفـــاتُ ثمَّ لِلمُسَـــبب أَفضَـــلُ أَحْـــرَى مُكمِـــلٍ لِلسَّـــبَبِ

153. يقـوَى بـهِ إِذْ فِيـهِ جَلْـبُ الْمَصْـلَحَهْ وَالْعَكـسَ إِنْ أَوْهَنـهُ فَصَـحِّحَهْ

154. إِنْ لَمْ يَكـنْ رَفْـعٌ بـهِ وَلاَ سَـنَدْ صَـحَّ مـنَ الْعـادَاتِ فِيـهِ مسْـتَنَدْ

155. إِذْ خُلْف قصْدِ الشَّـرْعِ هَـدْمٌ لِأَسَـاسْ تـبْنِى الْمَصَـالحُ عَلَيـهِ وَتقَـاسْ

156. إِنْ يقَـعِ الْعَمَـلُ وِفـقَ مَقْصَـدِ أَصْـلٍ وَلَـوْ لِتـابِعٍ لَمْ يقصَـدِ

157. صَـحَّ وَإِنْ جُـرِّدَ فِيـهِ الإِمْتثـالْ عَـنْ أَيِّ قَصْـدٍ فَبـذَلكَ الْكمَـالْ

158. إِذْ بِالبنَـا عَلـى الْمَقَاصِـدِ تَصِـيرْ الاَفْعَـالُ كُلُّهـا عِبَـادَةَ بَصِـيرْ

159. مَعْ نَفْيِ حَظِّ الـنَّفْسِ وَالْـإِخْلاَصِ فِـي تعَـاظمٍ لطاعَـةِ الْمُتَّصِـفِ

160. وَرَعْيهـا أَصْـلُ أُصُـولِ القـرَبِ فِـي خلْفِهـا عَكـسٌ أَتَـى بِـالكرَبِ

161. وَالْعَمـلُ الْعَـادِي عَلـى وَفْـقِ التَّبـعْ لِمقصَـدٍ صَـحَّ إِذَا فِيـهِ انْطبـعْ

162. الاصـلِيُ والعبـاديُّ الـذِي انطَبـعْ بوِفـقِ الاَصْـلِيِّ وَصَـاحَبَ التبَـعْ

163. فَحُكْمُـهُ بِحَسْـبِ نَـوْعِ التَّبَـعِ اَلـدُّنْيوِيْ وَالْـأُخرَوِي الْمُتـابِعِ

164. وَمَقْصَـدُ الْفِعْـلِ لـدَى الْعبَـادَةِ مُعتـبرٌ وَهكـذَا فِـي العَـادَةِ

165. فَهْـوَ الـذِي الْحُكْـمُ بِـهِ يعَـينُ وَالْعَـادِي مِـنْ عِبـادَةٍ يُـبَينُ

166. مُنـاقِضٌ مَـنْ بالتَّكَـالِيفِ طَلَـبْ غَيْـرَ الـذِي لَـهُ لَهَـا الشَّـرْعُ جَلَـبْ

167. وَباطِـلُ الْحِيَـلِ مَـا أَفضَـى إِلى هَـدْمٍ لِأَصْـلٍ مـنْ شَـرِيعَةِ الْإِلَـى

168. مِنْ غَـيرِ بَابِهـا الـذِي الشَّـرْعُ فَـتحْ مَـنْ يسْـعَ لِلْمَصَـالِحِ الضِّـدَّ افْتـتحْ

169. وَالْقصْـــــدُ مِـــــنْ مكلَّـــــفٍ يصَـــــيرَا ... اَلْـــــأَمْرَ عكسًـــــا وَالنـــــوَاهِي غِـــــيرَا

170. وَإِنْ بِفِعْـــــلِ شَـــــرْطٍ أَوْ تـــــرْكٍ قصَـــــدْ ... إِسْـــــقاطَ حُكْـــــمٍ اِقْتَضَـــــاهُ مَـــــا رَصَـــــدْ

171. مِـــــنْ سَـــــبَبٍ كَـــــأَنْ بعَـــــينِ مَـــــرَضِ ... اَلَمَـــــوْتِ طلـــــقَ فَبطـــــلُ الغَـــــرَضِ

172. وَيحْـــــرُمُ القصْـــــدُ لَمَـــــانِعٍ بَبَـــــتْ ... إِسْـــــقَاطُ حكـــــمِ سَـــــببٍ بـــــهِ ثبـــــتْ

173. كـــــأَنْ مِـــــنِ إِيجـــــابِ الزَّكـــــاةِ يخْـــــرُجُ ... هِبـــــــةٍ صُـــــــورِيةٍ تسْـــــــتخْرَجُ

174. وَكُـــــلُّ مَـــــا أُذِنَ فِيـــــهِ ثُـــــمَّ آلْ ... إِلَـــــى الْفسَـــــادِ الاَكثـــــرِيْ بكـــــلِّ حَـــــالْ

175. قَصَـــــدَهُ الْفَاعِـــــلُ أَوْ لمْ يقْصـــــدِ ... فَغَـــــيرُ مَـــــأْذُونٍ بـــــهِ لِلْقصَّـــــدِ

176. أَصْـــــلُ الْعِبـــــادَاتِ لِحَـــــقِّ اللهِ جَـــــلْ ... بعَـــــادَةٍ حَـــــقُّ العِبَـــــادِ فى وجَـــــلْ

177. وَلاَ يخـــــيرُ بحَـــــقِّ اللَّـــــهِ جـــــلْ ... وَالحَـــــقُّ إِنْ لِلعَبْـــــدِ يُخْتـــــارُ الْأَجَـــــلْ

178. وَالقصْـــــــدُ إِنْ بعَمـــــــلٍ تعَلقـــــــا ... فَـــــالْحُكمُ ذُو التكليـــــفِ بـــــانَ مطلقـــــا

179. بالْأَصْـــــلِ لِلْحُكْـــــمِ اقْتضًـــــا وَبـــــالتبعْ ... وفْقَهُمـــــا عُـــــينَ حُكْـــــمٌ مُتَّبـــــعْ

180. وَالاِقْتضَـــــا قَـــــدْ تخْـــــدُمُ الطبـــــاعُ لـــــهْ ... كَالْأَكْـــــلِ إِلَّـــــا فالحـــــدُودُ مُعْمَلَـــــهْ

181. وَاعْتُبِـــــرَ الْمَتبـــــوعُ دُونَ التـــــابعِ ... إِنْ وُجِـــــدَ النـــــهيُ مَـــــعَ اَمْـــــرٍ رَاتِـــــعِ

182. أَوْ وَاحـــــدٌ مِـــــنْ ذَيـــــنِ لِلْوَصْـــــفِ رَجَـــــعْ ... وَالثـــــانِي لِلْجُمْلَـــــةِ حِـــــينَ يرْتَجَـــــعْ

183. وَعُلْقـــــةُ الْمَتبـــــوعِ أَقْـــــوَى مُطْلَقَـــــا ... مِـــــنَ أَمْـــــرٍ إِنْ بتـــــابعٍ تَعَلقَـــــا

184. وَالْـــــأَمْرُ بـــــالْمَتبوعِ وَالْمُطْلَـــــقِ لَـــــمْ ... يسْـــــتَلْزِمِ التـــــابِعَ أَوْ قَيْـــــدًا أَلَـــــمْ

قواعدُ أخْرَى جامِعَةٌ

185. وَالشَّـــــرْعُ بِـــــالوُجودِ فِي الـــــذِّهْنِ اعْتَبَـــــرْ ... كخـــــارجٍ والـــــذهنِ للفعـــــلِ سَـــــبَرْ

186. وَلاَ تُـــــــذَمُّ نِعْمَـــــــةٌ لِـــــــذَاتِها ... بَـــــلْ بِالتَّصَـــــرُّفَاتِ مِـــــنْ جُناتِهـــــا

187. فَيسْـــــتَحِيلُ الخَـــــيرُ وَالنَّفْـــــعُ ضَـــــرَرْ ... وَينْتفِـــــي مـــــا مِـــــنْ مَصَـــــالِحَ غُـــــرَرْ

188. إِذْ وُضِعَتْ خَالِصَةً فَإِنْ جَرَتْ بِوِفْقِ شَرْعٍ شُكْرٌ إِلاَّ كُفِرَتْ

189. إِنْ يَخْدُمِ الْمُبَاحُ مَأْمُورًا بِهِ فَالْقَلْبُ جَازَ طَاعَةً لِرَبِّهِ

190. وَمُطْلَقُ التَّرْكِ كَغَيْرِ أَرَبِ فِي الشُّرْبِ لاَ يَقْلَبُ إِنْ لَمْ يَشْرَبِ

191. حَقٌّ تعلَّقَ بِنَفْسِكَ يقَامْ مِنْ قَبْلِ حَقِّ اللَّهِ أَوْ حَقِّ الْأَنَامْ

192. إِلاَّ إِذَا الْعُمُومُ فِي حَقِّ العِبَادْ ظَهَرَ إِنْ تعَارُضٌ فِي ذَاكَ بَادْ

193. إِنْ يُعْمِلِ الدَّلِيلَ غالِبا سَلَفْ فُضِّلَ وَالعَكْسُ يَجُوزُ لِلْخَلَفْ

194. كُلُّ دَلِيلٍ لَمْ يَخُصَّهُ خبَرْ يمْكِنُ أَنْ فِي الْكُلِّيَاتِ يعْتَبَرْ

195. إِذْ غالِبُ الْأَحكَامِ فِي الوَحْيِ جَرَى كُلِّيا أَوْ مَأْخَذُهَا فِيهِ سَرَى

196. أَيْ أَنَّهُ على القياسِ دَائِرُ إِنْ لَّمْ يَخُصَّهُ دَلِيلٌ سَائِرُ

197. وَاعْتَبرَ الشَّرْعُ عَوَائِدَ تَدُومْ كَالْأَكْلِ وَالنَّوْمِ وَوَصْفُها الْعُمُومْ

198. بَلْ مَا تبدَّلَ وَلَمْ يكنْ بِعَامْ بَلْ بِاخْتِلاَفِ الْمِصْرِ وَالْحالِ يقامْ

199. هَذَا إِذَا فِي الشَّرْعِ أَصْلُها اسْتقَرْ أَوْ إِنْ يَكُنْ لَمْ ينفهَا وَمَا أَقَرْ

200. مصَالِحُ النفْسِ فِي الاِختيارِ لَمْ فِي الدُّنْيَوِيْ تَلزَمْ سِوَاهَا مِنْ عَلَمْ

201. إِنْ بانَ عَجزُها عَلى الْغَيْرِ تجِبْ وَالدِّيني لاَ يُنابُ فِيهِ فَاحْتَجِبْ

202. خَوَارِقُ العَادَاتِ كَالفِرَاسَةِ وَالكشْفِ وَالْإِلْهَامِ حَيْثُ رَسَتِ

203. تَحْتَ أُصُولِ الْمُعْجِزَاتِ ثمَّ لمْ تخْرِمْ لِقَانونٍ وَلاَ حُكمٍ أَلَمْ

204. فِي الشَّرْعِ جَازَتْ عِنْدَهُمْ إِلَّا خَيالْ أَوْ وَهْمٌ أَوْ إِلْقَاءُ شَيْطانِ الْخَبَالْ

205. لِصِحَّةِ الهبةِ بِالْمِلْكِ يجُوزْ أَنْ يُوهَبَ الثوَابُ بِالْخلْفِ الْمَحُوزْ

قوَاعدُالُموازَنةِ بيْنَ المَصَالحِ وَالمفاسِدْ

206. بَيْنَ الْمصَالحِ أَوِ الْمَفاسِدِ فَرَجِّحَنْ بِحُكمِهَا الْمُعْتَمَدِ

207. والرُّتْبَةِ النَوْعِ الأَعَمِ حقِقِ ... والقَدْرِ والأمَدِ والتَحَقُّقِ

208. وَهَكَذَا بَيْنَ الْمَصَالِحِ فَقَطْ ... أَوِ المَفَاسِدِ وَشَرْطُهَا انْضَبطْ

209. إِنْ لَّمْ يَجِبْ عَلَيْهِ ثُمَّ لَمْ تضُرْ ... غَيرًا وَتَرْكُهَا اقْتَضَى حَتْمًا لِضُرْ

210. بفَوْتِ حَاجِيٍّ أَوِ الضَّرُورِي ثَمْ ... كالنفْسِ أَوْ تداوِي مِنْ بِهِ ثَلَمْ

211. وَهِيَ عَلَى الترْتيبِ فِي التَّرَجُّحِ ... سِيقَتْ لِأَجْلِ خِدْمَةِ الْمُرَجَّحِ

212. فَالْحُكمُ بِالْوُجُوبِ وَالنَّدْبِ الجَوَازْ ... وَالْحِرْمِ وَالكُرْهِ وَمَا لَهَا يُوَازْ

213. وَالرُّتبةُ الضَّرُورِي فَالْحَاجِيُّ فَالتَ ... حْسِينِ فِي الدُّنْيا وَفِي الدِّينِ بَتْ

214. وَالنوْعُ حِفْظُ الدِّينِ فَالنَّفْسِ الْعُقُولْ ... فَالنسْلِ فَالْمَالِ وَمَا لَهَا يَئُولْ

215. وَبِالْأَعمِّ كَإِزَالَةِ بنا ... لِلفَرْدِ قَدْ سَدَّ طَرِيقًا يُبْتَنَى

216. أَوْ هَدْمِ مَا مِنْ دُورِهِ الْمُرْتَجَّةِ ... خَوْفًا على السَّالِكِ لِلْمَحَجَّة

217. وَكتلَقِّي الرَّكْبِ مِنْ قَبْلِ انْتجَاعْ ... الأَسْوَاقِ أَوْ تضْمِينِ صُناعِ الْمَتَاعْ

218. والقَدْرُ كالتَنَازُلِ الذِى حَصَلْ ... عِنْدَ الْحُدَيْبِيَّةِ لِلنَّصْرِ اتَّصَلْ

219. أَوْ طَرحِ أيْ اتْلاَفِ بَعْضِ الزِّينَةِ ... خَوْفًا عَلَى الركَابِ والسَّفِينَةِ

220. أو كذبٍ أَصْلَحَ ذاتَ البَيِنِ كَانْ ... أَوْ إِنْ عنِ الإِنْكَارِ أعْظَمُ اسْتَبَانْ

221. وَأَمدٌ مِثلُ الخرَاجِ فِي الْأَرَاضْ ... بدَلَ تَقسِيمٍ عَلَى الْجَيْشِ الْمُرَاضْ

222. أَوْ تَرْكِ أَنْ يُزْجَرَ أَعْرَابِي يَبُولْ ... بِمَسْجِدٍ خَوْفَ ارْتِدَادٍ قَدْ يطُولْ

223. أَوْ مِثلُ الاِسْتطبابِ بالجِرَاحَةِ ... وَمُتعَةِ الزَّوَاجِ أَيْ لِلرَّاحَةِ

224. تَحَقُّقٌ مِثلُ الجِهادِ إِنْ غَلَبْ ... ظَنٌّ بِسَحْقِ الْمُسْلِمِينَ وَالسَّلَبْ

225. لِقِلَّةٍ فِى عُدَةٍ والعَدَدِ ... وَكَثْرَةِ العِدَا بِهَا والْمَدَدِ

226. ومِثْلُ اسْقَاطِ الجَنِينِ إِنْ جُزِمْ ... بِمَوْتِ امِّهِ إِذَا هُوَ التُزِمْ

227. وَكَالتَّـــــدَاوِي بِـــــالْخُمُورِ وَقَـــــرَارْ تَحْدِيـــــدِ نَسْـــــلِ أُمَـــــةٍ لاَ كَالضِّـــــرَارْ

228. إِنْ وَقَـــــعَ التَّسَـــــاوِي وَالتماثـــــلُ مِـــــنْ كـــــلِّ وَجْـــــهٍ فالخِيـــــارُ ماثِـــــلُ

229. وَالْحَمْـــــدُ لِلـــــهِ بنيـــــلِ الْمَقْصَـــــدِ صَـــــلَّى عَلَـــــى مُحَمـــــدٍ وَالْقاصِـــــدِ

230. فِـــــي شَـــــرْعِهِ تَعْظِـــــيمَ رَبِّ القُصَّـــــدِ وَمـــــا لَهـــــمْ مِـــــنَ الثـــــوَابِ الـــــمُـــــرْصَدِ

231. وَأَفْضَـــــلُ السَّـــــلاَمِ مِنـــــهُ فِي الْختَـــــامْ نسْـــــأَلهُ أَزْكـــــى الْحَيـــــاةِ وَالْحِمَـــــامْ

تم بحمد الله وحسن عونه بتاريخ: 2014/11/23م